اليمن تشارك في اجتماع إدارة بنك التجارة والصناعة« البحر الأحمر»

■،، صنعاء/ سبأ

غادر صنعاء أمس رئيس مجلس إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير حسين فضل متوجها إلى جيبوتي للمشاركة في اجتماع إدارة بنك التجارة والصناعة البحر الأحمر.

وأوضح رئيس مجلس إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير لـ«سبأ» أن الاجتماع الذي بدأ أعماله أمس سيناقش على مدى يومين نتائج نشاط البنك حتى نهاية شهر مايو من العام الجاري وإمكانية تطوير نشاط البنك والهيكلية الإدارية له.

وأشار إلى أن الاجتماع سيتناول دراسة إمكانية توسع نشاط البنك في السوق الأثيوبية وفتح فرع للبنك في أثيوبيا وفرعين في جيبوتي الأول في الميناء لتقديم النشاط المصرفي والثاني في المنطقة التجارية الجيبوتية..لافتا إلى ان بنك التجارة والصناعة "البحر الأحمر" يقوم بنشاط واسع في جيبوتي ويغطي جزء من النشاط المصرفي لأثيوبيا والدول المجاورة.

وقال حسين فضل "ان بنك التجارة والصناعة الذي يساهم البنك اليمني للإنشاء والتعمير فيه بنسبة ١٦ ٪ ، والحكومة الجيبوتية بنسبة ٣٣ ٪ ومجموعة بريد الفرنسية بنسبة ٥١٪، يسعى لإمكانية فتح فرع في اليمن بالاشتراك مع بعض البنوك المحلية".

وأضاف: ان افتتاح فرع في اليمن سيكون له الأثر الايجابي لتطوير العمل المصرفي باعتبار بنك التجارة والصناعة من البنوك العالمية ويتمتع بخبرات مصرفية عالية بالإضافة إلى تنويع النشاط المصرفي حيث يتمتع البنك بمنتجات مصرفية عالية".

آلية للتحقق من شهادة المنشأ للصادرات اليمنية إلى الاتحاد الأوروبي

■،، كشفت وزارة الصناعة والتجارة عن وضع آلية للتحقق اللاحق الخاص من شهادات المنشأ للصادرات اليمنية إلى دول الاتحاد الأوروبي والتي تصدرها الغرف التجارية والصناعية في عموم محافظات الجمهورية وذلك لنموذج شهادة المنشأ (A) الخاص بالأفضليات التجارية المعمم الأوروبي الممنوح لصادرات الدول الأقل نمواً ومنها اليمن ، لافتة إلى أن هذا الإجراء يأتي استناداً إلى طلب الجمارك الأوربية في حالة الشك في بيانات وختومات وتوقيعات شهادة المنشأ أو في صفة المنشأ الخاصة بالسلعة المصدرة أو في عدم كفاءة السلطات الرسمية المعنية بالتصدير والرقابة على شهادات المنشأ التي تصدرها الغرف التجارية الصناعية وقدرتها على تحديد مراتب المنشأ.

بالإضافة إلى القيام بعمل التحقق اللاحق لشهادات المنشأ للصادرات العربية، وذلك في حالة الطلب من السلطات المختصة في البلدان العربية في حالة شك الدوائر الجمركية في شهادات المنشأ العربية سواءً في بيانات أو توقيعات أو ختومات شهادات المنشأ أو في اكتساب السلعة للمنشأ العربي، وذلك بشكل رسمي عبر القنوات الرسمية المعروفة.

وأوضحت انه يتم العمل على إعداد دراسة ستركز على إمكانية توفير آلية أو نظام لحفز وتشجيع ودعم الصادرات السلعية غير النفطية ذات الأولوية لتعزيز القدرات التنافسية لها في الأسواق الخارجية وزيادة وتنويع الصادرات منها ومساهمتها في إجمالي الصادرات من خلال إمكانية إنشاء صندوق لدعم وتشجيع الصادرات السلعية ذات الأولوية وبحيث تمثل موارد هذا الصندوق المقترحة إلغاء الحظر على تصدير بعض السلع المحظور تصديرها حالياً لحماية بعض الصناعات الوطنية مثل حديد الخردة والجلود الخام والمخلفات الورقية والبلاستيكية واستبدالها بالتعريفة الجمركية المرتفعة على الصادرات منها بهدف مساواة أسعارها المحلية بالأسعار الدولية وكذا من خلال فرض تعريفة جمركية مرتفعة على بعض السلع المحظور استيرادها حالياً بحيث تخصص نفقات الصندوق على تقديم المساندة التصديرية للمصدرين اليمنيين للسلع ذات الأولوية لدعم عملية النقل وإقامة المعارض التجارية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية وفي إنشاء البنية التصديرية الأساسية اللازمة لتقديم الخدمات التسويقية للصادرات اليمنية السمكية والزراعية ذات الأولوية وبخاصة إقامة محطات الفرز والترويح والتعبئة والتغليف والمخازن المبردة والمكيفة في الموانئ البرية والجوية اللازمة لحفظ الصادرات اليمنية في حالة تأخر الشحن والحد من التلف لجزء كبير منها ...إلخ، بالإضافة إلى ما يخصص له من إيرادات في الموازنة العامة للدولة.

وبالنسبة لخطوات دمج الاقتصاد اليمني بالاقتصاديات الإقليمية والدولية أشارت إلى انه تم استكمال إعداد دراسة تقييم آثار إقامة منطقة تجارة حرة بين دول تجمع صنعاء للتعاون الاقتصادي على اقتصاديات اليمن ودول التجمع، وتم إعداد مقترحات اليمن لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين دول الأعضاء وفي منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التكامل الاقتصادي منهما.

كما تم إعداد ملاحظات الجمهورية اليمنية حول مشروع اتفاقية إطار تبادل الافضليات التجارية والجمركية بين رابطة التعاون الاقتصادي بين الدول المطلة على المحيط الهندي ومقترحات لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بالإضافة إلى تشكيل لجنة مشتركة من المعنيين في كل من الوزارة ومصلحة الجمارك ووزارة الزراعة والري ووزارة النفط والثروات المعدنية وجمعية الصناعيين اليمنيين والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية ..لمناقشة مشروع قواعد المنشأ العربية التفصيلية للقوائم غير المتفق على قواعدها التفصيلية المعدة من قبل الفريق الفني السعودي المغربي.

وأضافت أن اللجنة قامت بمناقشة المشروع وإعداد ملاحظات الجمهورية اليمنية حولها والخاصة بقواعد المنشأ لأهم السلع التي تمتلك اليمن في إنتاجها ميزات نسبية وتنافسية بغرض حمايتها من المنافسة غير العادلة للسلع الأجنبية غير العربية.

وأشارت إلى انه تم إعداد قائمة بالمساعدات الفنية والمادية المطلوب تقديمها لليمن لمساعدتها على التكيف مع المتغيرات الجديدة الناتجة من جراء تطبيق المنطقة العربية للتجارة الحرة بين الدول العربية .

دراسة تدعو إلى وضع استراتيجية اقتصادية جادة لدمج الاقتصاد اليمني بالاقتصادات الخليجية

■،، أكدت دراسة حديثة أن الجانب الاقتصادي أحد الأبعاد الاستراتيجية لعملية التكامل بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأن هذا البعد يتكامل ويتوازى في أهميته مع الأبعاد الاستراتيجية الأخرى، الأمنية والسياسية والثقافية والاجتماعية كما أن الإرادة السياسية تشكل القاعدة الأساسية للانطلاق نحو التكامل الاقتصادي، فبدون هذه الإرادة لا يمكن تحقيق هذا التكامل حتى وان توفرت مقوماته ومتطلباته.

وأشارت الدراسة التي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل إلى أن توفير الإرادة السياسية قضية أساسية لعملية الاندماج الاقتصادي كونها تدعم هذا التوجه وتدفع به وتعمل على تذليل كافة العقبات ومعالجة كافة المشاكل والصعوبات.

كتب/عبدالله الخولاني

وقالت أن هناك متطلبات ستساهم في تأهيل اليمن وتمكينه مستقبلاً من التكامل والاندماج ليس مع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي فسحب ولكن أيضا تمكين الاقتصاد اليمني من التكامل بفاعلية مع الاقتصاد العالمي، وتتفق هذه المتطلبات في الوقت نفسه مع المسارات التي تم الاتفاق عليها حول تأهيل اليمن وتتمثل في تعزيز وتطوير المسار التمويلي في إطار مؤسسي منظم وتطوير وتحسين المناخ الاستثماري في اليمن وبما يساهم في المسار التشريعي وتعزيز التكامل التجاري في السلع والخدمات وكذا توفير كافة الظروف المناسبة والعوامل المساعدة التي تمكن القطاع الخاص اليمني والخليجي بدور أساسي وفاعل.

ووفقا للدراسة فإن متطلبات اندماج الاقتصاد اليمني مع اقتصاديات دول المجلس يتطلب بالضرورة وضع إطار موضوعي ومنهجي لعملية التكامل الاقتصادي، وبحيث يتضمن هذا الإطارأهدافاً محددة بصورة واضحة يتطلب من اليمن الوفاء بها للتأهل لعضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

و مجموعة الإجراءات والتدابير والإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والتي يتوقع مجلس التعاون الخليجي من الحكومة اليمنية إنجازها وكذا إطار زمني محدد لتنفيذ الإجراءات والتدابير والإصلاحات المتفق عليها و مجموعة من المؤشرات والمعايير المحددة والمتفق عليها بين الجانبين، باعتبارها تمثل الإدارة اوالوسيلة التي يتم من خلالها قياس وتحليل وتقييم سير عملية التكامل (ماتم إنجازه وتلك التي لم تنجز أسباب ذلك)و يتم المراجعة والتقييم من خلال (لجان) مشتركة يتم تشكيلها بين الطرفين بحيث يتم إصدار تقارير فصلية، أو/ ونصف سنوية، أو/ و سنوية.

وأضافت عادة ما تقدم التجمعات أو التكتلات الاقتصادية منح مالية وفنية بهدف مساعدة الدولة المرشحة للعضوية بغرض تمكينها من التأهل حيث يقدم الاتحاد الأوروبي،على سبيل المثال، منحاً مالية وفنية للدول المرشحة لتعزيز وتطوير مؤسساتها وأجهزتها من ناحية، والارتقاء بصناعاتها وبنيتها التحتية لتتوافق مع المعايير والمواصفات الخاصة بالاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. كما تشمل برامج المساعدات تطوير القطاع الزراعي والتنمية الريفية وقطاع النقل والمجالات البيئية،

وأكدت أن اليمن تعد من الدول الأقل نمواً ذات الموارد الشحيحة، حيث جاءت في المرتبة ١٥٠ من بين١٧٧ دولة في تقرير التنمية البشرية الدولي ٢٠٠٦، ويصل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حوالي ٧١١ دولار في عام ٢٠٠٥، هو يقل عن متوسط نصيب الفرد في دول صحاري أفريقيا. كما تقدر نسبة الفقر العام بـ ٣٦٪ من إجمالي عدد السكان، مع تركز الفقراء بصورة رئيسية في المناطق الريفية فيماتمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق إنجازات تنموية بفضل الإيرادات النفطية مكنتها من احتلال مراتب متقدمة في مؤشرات التنمية، حيث صنفت ٤ دول من دول المجلس الست بين الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وهي قطر، الإمارات، البحرين، والكويت، وجاء ترتيبها في دليل التنمية البشرية ٤٤ ،٤٣ ،٤٤ ،٤٠ على التوالي وصنفت دولتا عمان والسعودية بين الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وبترتيب ٧١ و ٧٧ في دليل التنمية البشرية الدولي.

وبحسب الدكتور الفسيل فإن الموارد المالية الذاتية المحدودة وتدني مستوى المساعدات الرسمية التنموية التي تتلقاها اليمن تشكل أحد العقبات الأساسية التي أبطأت من مسيرة التنمية الاقتصادية في اليمن، خاصة بعد تراجع متوسط نصيب الفرد من المساعدات في اليمن من ٢٩ دولاراً عام ١٩٩٩ إلى حوالي ١٣ دولاراً في عام ٢٠٠٣ مقارنة بـ ٣٣,٤ دولار كمتوسط للدول الأقل نمواً كما تقل نسبة المساعدات التي تتلقاها اليمن إلى الناتج المحلي الإجمالي(٢,٢٪) عن نسبة الدول الأقل نمواً والمقدرة للعام نفسه بـ١٨,٧٪وفي ظل هذا الوضع فإن تأهيل اليمن تنموياً إلى الحد الأدنى من مستوى التنمية المحقق في دول مجلس التعاون الخليجي يتطلب تغطية الفجوة التمويلية للبرنامج الاستثماري العام للخطة الخمسية الثالثة والمقدرة بـ ٥,٥ مليار للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠،إضافة إلى ١,٣ مليار دولار لتغطية استكمال مشاريع البرنامج الاستثماري لفترة ما بعد ٢٠١٠م .

مؤكدا على ضرورة رفع معدل النمو الاقتصادي وتوفير العوامل والظروف المناسبة لاستدامته.

وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان استدامته ومواصلة كافة الإصلاحات الهيكلية والإدارية والتنظيمية والتشريعية التي ستساهم في تطوير وتحديث الجهاز الإداري والبناء المؤسسي للدولة ورفع مستوى كفاءة وفعالية أداءه والحد من مظاهر الفساد ومكافحة كافة أشكاله.

وأوضح الخبير الاقتصادي البنية الإنتاجية للاقتصاد اليمني تتسم بضعف الأداء وعدم المرونة الأمر الذي يستلزم بالضرورة تطوير الهيكل الإنتاجي من خلال برامج إعادة تأهيل وهيكلة القطاعات الإنتاجية وتطوير قدراتها الإنتاجية ورفع مستوى جودة منتجاتها ومواصفاتها وفق المعايير والمواصفات الخليجية والدولية

ودعت الدراسة إلى تعزيز المناخ الاستثماري في اليمن من خلال تقديم المعونات المالية والفنية لليمن لتطوير البنية الاستثمارية وتحسين المناخ الاستثماري في كافة المجالات ذات العلاقة (التشريعية، النظم والإجراءات، والبناء المؤسسي). ورفع كفاءة العاملين ومهاراتهم في المؤسسات ذات العلاقة، وبالذات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة و تقوية البنية الأساسية عن طريق مسارين أساسيين، يتمثل الأول في زيادة الإنفاق العم في مشاريع وخدمات البنية الأساسية، ويسعى الثاني إلى توفير كافة الظروف المناسبة والملائمة لتشجيع الاستثمارات الخاصة على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية التي تساعد على زيادة الترابط والتكامل مثل خطوط النقل والاتصالات والطرق كما دعت إلى تشكيل مجموعات عمل من كل من الجهات والوزارات ذات العلاقة في اليمن والأمانة العامة للمجلس وإداراتها المختصة تقوم بتحديد السياسات والإجراءات والإصلاحات التي يجب على الحكومة اليمنية القيام بها بصورة واضحة ومجدولة زمنيا في الوقت نفسه يمكن أن تشكل هذه المجموعات أوبعضها نواة لإطار مؤسسي يعمل مستقبلاً على مساعدة ودعم التكامل الاقتصادي .

وخلصت الدراسة الى أن الهدف الأساسي من المساعدات والمنح المالية والفنية التي سيتم تقديمها لليمن يتمثل في تقريب المستوى الاقتصادي والتنموي والمعيشي في اليمن إلى الحد الأدنى من المستويات المساعدة حالياً في دول المجلس وذلك من خلال تحسين البنية الأساسية وتطوير الموارد البشريةودعم الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية كما يتضمن التكامل الاقتصادي أربعة أوجه (اومجالات) أساسية تتمثل في التكامل التجاري في السلع والخدمات والتكامل المصرفي والمالي (تكامل أسواق النقد ورأس المال) والتكامل في أسواق العمل.

دعوات لوضع إستراتيجية واقعية للتنمية الصناعية والزراعية

كتب/ عبدالله محمد

■،، أكدت دراسة حديثة على ضرورة الاهتمام بسياسات حفز النمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام المؤدي إلى تحقيق تنمية حقيقية وعادلة، من خلال توفير دراسات علمية وواقعية لكافة الاختلالات والتحديات التي تواجه الاقتصاد وتحديد كافة الموارد الاقتصادية البشرية والمالية والمادية المتاحة في الاقتصاد في كافة المجالات ومختلف مناطق الجمهورية ليتم على ضوئها تحديد أولوية الأهداف والسياسات الإنمائية وآلية رفع كفاءة استغلال هذه الموارد.

ودعت الى وضع إستراتيجية واقعية للتنمية الصناعية والزراعية ، بما يسمح للدولة والقطاع الخاص الدخول في مشاريع إنمائية كبيرة واسعة الارتباطات الأمامية والخلفية وكثيفة العمالة في مختلف المجالات وفي مختلف مناطق الجمهورية تستقطب العملة الأجنبية .

ونبهت إلى أهمية والحد من النفقات غير الضرورية وتفعيل قانون التقاعد وضبط عمليات التوظيف بما يكفل رفع كفاءة رصد نفقات التشغيل ودراسة موضوع الودائع الكبيرة لدى الجهاز المصرفي لعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع في الوقت الذي توجد فيه أرصدة مدينة على الحكومة ومؤسسات القطاع،مما أدى إلى تجميد موارد مالية متاحة في الوقت الذي يتم فيه تحمل الموازنة أعباء قروض محلية وعملات مرتفعة من ناحية وتحايل على مستحقات الخزينة العامة من فائض بعض مؤسسات القطاع العام من ناحية أخرى وكذا مراعاة السياسة العامة للتنمية لمعايير تحسين مؤشرات العدالة في توزيع الدخول والثروة ومنافع التنمية وتوزيع أعبائها من خلال رفع مخصصات مشاريع التنمية في المناطق النائية ودراسة الفرص المتاحة للاستثمار في مشاريع إنمائية في هذه المناطق وتقديم حوافز وتسهيلات أكبر للمستثمرين فيها، وتنظيم توزيع عوائد الإنتاج وفق معايير اقتصادية وتبني المشاريع الكبيرة والكثيفة العمالة والحد من سطوة الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين وبالأخص في مجال السلع الزراعية.

وطالبت بضرورة الحد من مشكلة الاحتكار الخاص في مجالات التجارة الخارجية والداخلية والاستثمار والإنتاج، واستكمال خطوات تطوير القطاع المصرفي وتوفير أكبر قدر ممكن من الدراسات الأولية للمشاريع المتاح للاستثمار فيها في مختلف القطاعات الاقتصادية ومناطق الجمهورية، إلى جانب توفير قاعدة بيانات وطنية شاملة ومتسقة وواقعية ومنتظمة.

وشددت الدراسة على أهمية إيجاد آلية مناسبة وعملية لمتابعة وتقييم مستوى تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية بصورة منتظمة ورفع تقرير حول مستوى التنفيذ بصورة منتظمة تكفل وضع المعالجات أولاً بأول وتبني الحكومة إستراتيجية تنمية محلية واضحة وواقعية يتم في ضوئها تحديد حجم الدعم المركزي اللازم لتحقيق التنمية وأولويات المشاريع الإنمائية في كل منطقة حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مواردها المحلية، وتحديد المشاريع الإنتاجية الممكن حفز وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها.

وخلصت الدراسة إلى أهمية تنظيم السوق المحلية بما لا يتعارض مع حرية المنافسة، من خلال مراعاة حماية السوق المحلي من الغش التجاري والإغراق والاحتكار ومنافسة السلع والصناعات الوطنية الإستراتيجية والحرفية وتوسيع وتطوير قطاعات الخدمات الاقتصادية الوطنية في مجالات النقل والتأمين للسلع المصدرة والمستوردة وتطوير قطاع المقاولات المحلي وبيوت الخبرة والهندسة والمحاسبة بما يسمح بخفض المدفوعات على وارداتنا من هذه الخدمات، ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع خلال الفترة الزمنية المحددة وبالمواصفات المطلوبة بالإضافة إلى مراعاة الاتساق والتكامل بين مجمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من خلال رفع درجة التعاون والنقاش والحوار بين الفنيين في الجهات الحكومية المعنية: وزارة التخطيط، وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الخدمة المدنية، وبالأخص عند وضع الأهداف والسياسات العامة الاقتصادية منها أو المالية أو النقدية وعلى وجه الخصوص المرتبطة بمنظمات دولية واتخاذ خطوات حاسمة في مجال تطبيق قانون ضريبة المبيعات وإصدار قانون الدخل وإصدار قانون الجمارك وتنظيم وترشيد الإعفاءات ومنع التهرب والتهريب وتطوير وضبط آليات ربط وتحصيل وتوريد كافة مستحقات الخزينة العامة.

وأوصت بضرورة مراعاة البنك المركزي الحجم المناسب من السيولة النقدية وبالأخص من النقد المصدر، والذي يمثل ارتفاع معدل نموه العامل الرئيسي لارتفاع حجم السيولة المحلية وبالتالي لارتفاع معدل التضخم، بحيث لا يتجاوز كثيراً حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات على الأمد المتوسط.

مؤشرات اقتصادية

تراجع الخام الأمريكي متأثرا ببيانات الوظائف

■،، واصلت أسعار العقود الآجلة لمزيج برنت والخام الأمريكي خسائرها أمس، بعد أن أظهر تقرير حكومي ارتفاع الوظائف غير الزراعية في الولايات المتحدة بأقل من المتوقع بكثير في مايو.

وتراجعت عقود مزيج برنت تسليم يوليو ١,٩٤ دولار إلى ١١٣,٦٠ دولار للبرميل متحركة في نطاق بين ١١٣,٤٠ و١١٥,٨٧ دولار. وفي بورصة نيويورك التجارية "نايمكس"، انخفضت أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي تسليم يوليو ١,٦٥ دولار إلى ٩٨,٧٥ دولار للبرميل متحركة في نطاق بين ٩٨,٥٠ و١٠٠,٨٧ دولار.

وزاد التوظيف في الولايات المتحدة زيادة أقل من المتوقع في مايو، مسجلا أدنى مستوى منذ سبتمبر، بينما ارتفع معدل البطالة إلى ٩,١ في المائة مع تأثر الاقتصاد بارتفاع أسعار الطاقة وتداعيات زلزال اليابان.

وقالت وزارة العمل إن الوظائف غير الزراعية زادت ٥٤ ألف وظيفة الشهر الماضي مع إضافة ٨٣ ألف وظيفة في القطاع الخاص.. وتراجعت الوظائف الحكومية ٢٩ ألف وظيفة.

وكان اقتصاديون قد توقعوا في استطلاع أن ترتفع الوظائف ١٥٠ ألفا وأن تزيد وظائف القطاع الخاص ١٧٥ ألفا في مايو.

وعدلت الحكومة أرقام الوظائف لشهري مارس ،أبريل لتظهر أن الوظائف الجديدة أقل بمقدار ٣٩ ألفا عن الأرقام الأولية.

انخفاض الأسهم الأوروبية متأثرة بالأمريكية

■،، واصلت الأسهم الأوروبية خسائرها أمس بعدما جاءت أرقام الوظائف الأمريكية الشهرية أدنى من المتوقع، ما أذكى المخاوف بشأن آفاق أكبر اقتصاد في العالم. وانخفض مؤشر يوروفرست ٣٠٠ لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى ١ ٪ إلى ١١٠٤,٦٩ نقطة. وكان المؤشر متراجعا ٠,٤ ٪ قبل فترة وجيزة من صدور هذه البيانات.

في حين، انخفضت الأسهم الأمريكية أكثر من ١ ٪ أمس الأول بعد أن أكد تقرير مخيب للآمال عن سوق العمل الأمريكية البيانات الأخيرة التي تشير إلى ضعف الانتعاش الاقتصادي.

وهبط مؤشر داو جونز الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى ١٤١,١٨ نقطة بما يعادل ١,١٥ ٪ ليصل إلى ١٢١٠٧,٣٧ نقطة. ونزل مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠ الأوسع نطاقا ١٤,٨٧ نقطة أو ١,١٣ ٪ إلى ١٢٩٨,٠٧ نقطة.

وتراجع مؤشر ناسداك المجمع الذي تغلب عليه أسهم شركات التكنولوجيا ٣١,٥٦ نقطة أو ١,١٤ ٪ إلى ٢٧٤١,٧٥ نقطة.

سوني تؤكد أنها تعرضت لهجوم معلوماتي جديد

■،، أكدت المجموعة اليابانية سوني في بيان مساء أمس أنها تعرضت لهجوم معلوماتي جديد استهدف فرعها "سوني بيكتشر". وقالت "سوني بيكتشر" أن "الجريمة المعلوماتية التي ضربت سوني وعددا من الوكالات الحكومية والشركات والأفراد في الأشهر الأخيرة استهدفت أيضا (سوني بيكتشر)". وأضافت أن "مجموعة من القراصنة تطلق على نفسها اسم (لولزسيك) اخترقت عددا من مواقعنا".

وأكد البيان أن الشركة "اتخذت إجراءات لمواجهة أية عمليات قرصنة قد تحدث لاحقا"، موضحة أن المجموعة استدعت فريقا من الخبراء لتحليل الهجوم، في مهمة ما زالت مستمرة. وأضاف "اتصلنا بمكتب التحقيقات الفدرالي (اف بي آي) أيضا ونعمل معهم لمساعدتهم على تحديد وتوقيف المسؤولين عن هذه الجريمة".

وأكد البيان "نعتذر عن المشاكل التي يواجهها المستهلكون بسبب هذه الجرائم المعلوماتية". وأكدت مجموعة من قراصنة المعلوماتية أمس الأول أنها سرقت أكثر من مليون كلمة مرور ومعطيات أخرى بعد أسبوع من هجوم مماثل استهدف المجموعة اليابانية العملاقة.

مدفيديف يدعو لتنمية الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية

■،، دعا الرئيس دميتري مدفيديف المتحمسين لتصدير الحبوب بعد قرار السلطات الروسية رفع الحظر عن صادرات الحبوب، دعاهم إلى التركيز أكثر على تطوير الإنتاج الزراعي المحلي والاهتمام بالثروة الحيوانية.

وقال مدفيديف خلال استقباله سكان إحدى قرى مقاطعة تولا في مَقره بمدينة غوركي، إنه على الأرجح سيكون بالإمكان هذا العام جمع من ٨٥ إلى ٩٠ مليون طن من الحبوب، وإذا تم جمع هذه الكمية، كما أضاف مدفيديف، فإن روسيا ستكون قادرة على زيادة التصدير وجني المال. وفي نفس الوقت أكد أنّ من الأفضل الاهتمام بالثروة الحيوانية ومعالجة الحبوب داخل البلاد وتوفيرها للماشية، بدلا من إعدادها للتصدير إلى الخارج، مشيرا إلى أن الثروة الحيوانية في روسيا هي في حالة أسوأ مما هي عليه في المحاصيل الزراعية

الصين تسعى لزيادة وارداتها من دول مجموعة (السادك)

■،، ذكر نائب رئيس مجلس الدولة الصيني وانغ تشي شان أمس ان الصين ستزيد وارداتها من الدول الأعضاء في مجموعة التنمية للجنوب الأفريقي (السادك) من اجل تحقيق علاقات اقوى ومتبادلة المنفعة.

صرح بذلك وانغ اثناء القاء خطاب خلال مراسم افتتاح منتدى الاعمال بين الصين والسادك في بكين التي حضرها رئيس السادك هيفيكبوني بوهامبا وأكثر من ٢٠٠ منظم أعمال صيني وأفريقي.

وقال وانغ إن التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ودول السادك جلب منافع جوهرية للجانبين.

فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول السادك ٦١ مليار دولار أمريكي في العام الماضي، وهو تقريبا نصف حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا.

وذكر وانغ ان "الصين أصبحت شريكا تجاريا مهما ومصدرا للاستثمارات في منطقة السادك"، وأضاف ان مواصلة تعزيز التعاون التجاري بين الصين والسادك له أهمية كبيرة بالنسبة للنمو الاقتصادي والانتعاش الاقتصادي العالمي.

وقال نائب رئيس مجلس الدولة ان فرصا جديدة لتعميق التعاون متكافئ الكسب تظهر مع تنفيذ الصين لخطتها الخمسية الـ ١٢ ,

وذكر ان "الصين مستعدة لمواصلة توسيع الواردات من دول السادك وتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار هناك". وأضاف "سنقدم لدول السادك جميع المساعدات الممكنة لتعزيز قدرتها على تحقيق تنمية مستقلة".

وقال وانغ إنه يتعين على الجانبين توسيع التعاون في التجارة، والاستثمار، والشؤون المالية، والطاقة، والبنية التحتية.

ومن جانبه ذكر بوهاميا، وهو أيضا رئيس ناميبيا، ان الدول الأفريقية بما فيها الدول الاعضاء في السادك تحرص على تضامنها وصداقتها مع الصين.

وأضاف بوهاميا، الذي تولى رئاسة السادك المؤلفة من ١٥ دولة منذ أغسطس ٢٠١٠، "تتطلع إلى مواصلة توسيع علاقات الأعمال الحالية مع الصين، وزيادة التجارة والاستثمارات، وتعزيز التعاون التكنولوجي".

وقال إن السادك تؤيد تماما المنتدى الذي يهدف إلى تدعيم الحوارات بين أفريقيا والصين. وحث منظمي الأعمال من الجانبين على اغتنام الفرصة لإعطاء قوة دفع اكبر للتعاون التجاري.

وسيلتقى بوهاميا مع الرئيس الصيني هو جين تاو وكبير المشرعين الصينيين وو بانغ قوه على التوالي خلال زيارته للصين التي بدأت أمس الأول وتختتم اليوم .

الاتحاد الأوروبي يعتبر الحظر الروسي على واردات الخضار انتهاكا لمبادئ منظمة التجارة العالمية

■،، حذر دبلوماسي من الاتحاد الاوروبي أمس الأول روسيا من أن الحظر الذي تفرضه على واردات الاتحاد من الخضر الطازجة يخل بمبادئ منظمة التجارة العالمية، التي تأمل روسيا أن تنضم إليها قريبا .

وقال فرناندو فلاينزويلا، مبعوث الاتحاد الاوروبي لدى روسيا، للصحفيين "إن روسيا حاليا في المرحلة النهائية من المحادثات بشأن انضمامها لمنظمة التجارة العالمية. وأن المنظمة لديها اتفاقيات محددة فيما يتعلق بإجراءات الرقابة والحجر الصحي. ولكن السلطات الروسية تتخذ اجراءات ضدها

واضاف فلاينزويلا "بالطبع، إن روسيا ليس لديها التزام قانوني بالامتثال لقواعد منظمة التجارة العالمية، ولكنها تريد الانضمام إليها العام الجاري".

وتابع قائلا "ولهذا فمن المنطقي، أنه يتعين على روسيا ان تتبع قواعد المنظمة ومبادئها الآن ولا تنتظر إلى آخر لحظة عندما يتعلق الأمر بالانضمام إليها."

وأوضح فلاينزويلا إن الاتحاد الاوروبي يعتبر الحظر الروسي "غير مدعوم بدليل" باعتبار "إنه ليس هناك أساس علمي يبرر فرض حظر على كافة الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي". "ولهذه الاسباب فإننا نطالب بأن يتم رفع هذا الحظر على نحو عاجل".

وتعتبر روسيا، التي تسعى للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية منذ أكثر من ١٥ عاما، اكبر اقتصاد لايزال خارج المنظمة العالمية.

وقد فرضت روسيا يوم امس حظرا على واردات كافة الخضر الطازجة من الدول الاعضاء بالاتحاد الاوروبي بسبب انتشار بكتيريا اى كولاى.. بيد أن ذلك جوبه باعتراض من المفوضية الاوروبية التي أعربت عن احتجاجها على روسيا في وقت لاحق أمس.